فنسبة النساء المشاركات في النشاط الاقتصادي من مجموع النساء في سن العمل (١٤ عاماً فما فوق)، بلغت، عام ١٩٧٩، التالي (راجع جدول رقم ٤):

الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨	٪١٢	مقارنة مع ٦٣٪ لدى الذكور.
الضفة الغربية	٪١٢	مقارنة مع ٥٦٪ لدى الذكور.
قطاع غزة	٪٣,٥	مقارنة مع ٦٥٪ لدى الذكور.

وفي مخيمات لبنان وسوريا (راجع الجدولين رقم ٥ و٦) تتراوح النسب ما بين ٥٪ و١٤٪. فقد بلغت النسبة ٥,٥٪ في مخيم شاتيلا، و٦٪ في مخيم صبرا، و٥٪ في عين الحلوة، و٥٪ في مخيم المية ومية و٥٪ في برج البراجنة و١٤٪ في مخيم الدامور، و٧٪ في مخيم الجليل، وبلغت في مخيم اليرموك (سوريا) ٦٪ وفي مخيم خان دنون (سوريا) ١٤٪. النسب للإناث ١٠ سنوات فما فوق للعامين ١٩٧٩/١٩٨٠). وبلغت النسبة بين المرأة الفلسطينية في العراق ٥٪ (١٠ سنوات فما فوق عام ١٩٧٧: راجع الجدول رقم ٧).

هذه النسبة المتدنية من النساء الفلسطينيات اللواتي يمارسن نشاطاً اقتصادياً (مدفوع الاجر) يقابلها نسبة عالية من النساء المتفرغات للعمل المنزلي والامومة (غير مدفوع الاجر). وتتراوح هذه النسبة الاخيرة، في مخيمات لبنان، على سبيل المثال ما بين ٥٠٪ و٦٠٪ من مجموع النساء في سن العمل (١٠ سنوات فما فوق) في حين تتراوح نسبة الطالبات ما بين ٢٥٪ إلى ٣٥٪. وبتعبير آخر، نجد ان غالبية الذكور الذين هم في سن العمل تشارك في الانتاج وتتفرغ اغلبية الباقي للدراسة والتاهيل، في حين يتفرغ الجزء الاكبر من الاناث للعمل المنزلي ومهمات الامومة. وما يتبقى من الطالبات ونسبة محدودة (٥٪ – ١٥٪) تشارك في النشاط الاقتصادي. كما ان العمل المأجور خارج المنزل لا يعفي المرأة من عملها البيتي – العائلي، بل يأتي العمل المأجور ليضيف عبئاً إلى اعباء المرأة تجاه المنزل والامومة.

٢ – ١: إن هذا يدل على تبلور تقسيم عمل يقوم على أساس جنسي (بين الرجل والمرأة) ذي سمات خاصة: تقسيم عمل يقوم على تخصيص المرأة للاعمال والمهام البيتية والعائلية (العمل المنزلي + الامومة) وتخصيص الرجل للنشاط الاقتصادي الاجتماعي. ان تقسيم العمل هذا ليس هو ذات التقسيم الذي كان قائماً في مراحل سابقة (المرحلة شبه الاقطاعية) حيث انحصرت مساهمة المرأة الفلسطينية، خارج المنزل، في الزراعة غير المدفوعة الاجر. كونها، في معظم الحالات، كانت تمارس عملها على أرض الاب أو الزوج، وحيث كانت العائلة تعمل كوحدة إنتاجية واستهلاكية في الوقت ذاته. إن النكبة والتغييرات اللاحقة اخرجت الانتاج من نطاق العائلة، وحوّلت العمل (بعد تدمير الزراعة التقليدية والصناعات الحرفية) إلى سلعة، وارتبط الانتاج بالسوق، وتم فصل قوة العمل المنزلي عن الانتاج السلعي. أي مع تدمير اسس المجتمع الفلسطيني الزراعي – الحرفي التقليدي بشكل كلي تقريباً وتعميق ارتباط التجمعات الفلسطينية بالعلاقات الرأسمالية والانتاج السلعي الرأسمالي، بدأ العمل المنزلي يتخصص بشكل أساسي للتوالد والتنشئة الاجتماعية واعداد الاستهلاك لتجديد قوة العمل المصروفة.